ضرب زيد او ذلك لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه
واما المصدر فالواضع لم يلاحظ في وضعه الا ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الحكم وقيل لو اضمر في نحو المصدر لاضمر في
مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما في الفعل اجتماعان
لا الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع القياس لوجود المانع على زعمهم في المقيس وكان كالفعل واما صحيح
فلانه لا يجري في التاكيد فلو نفيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا قيل
الاجتماع في اللفظ حقيقة فبطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا لا بد من علامة
ع في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اخذ في الصفة اكتفى بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر فنمنع لزومهما والسند الظرف واسم الفعل وقوله فيه ان الاضمار
فيهما ان صح لعيا فيهما فنعم ما اضمر فيه الا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره فيكونه
كلاما على السند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة واقعة موقعا لسند اخر غير صحيح
اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكم محض واعتباري صرف حققناه في صدر الكتاب
ولا فرق بين الفعل واسمه في المعنى بل في احدهما لفظية كامنة والمقتضي للاستتار هو الدلالة
ط على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ

فمنتقض

١٨٠

فمنتقض بالصفة وكونه فاعلها بعينها في الذات والخارج لا يدفع النقض بل يزيده
وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره
اذا كان غائبا متقدما وهذا مبنيا على جواز العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما بعد كونه صح
يشمل الاستتار وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال مثلا زيد ضربه شديد
وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند ممنوع وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل جعل ان
اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا
باضافة لم في خلاف ما صرح به الرضي من العكس في المفعول وقل اعماله اي المصدر
ملتبسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا
تعالى بين الشيء والمصدرية وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله
لا يحب الله الجهر بالسوء واسم الفاعل يعمل كفعله لو كان ملابسا بمعنى الحال او الاستقبال حقيقة
كزيد ضارب عمروا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
قيل ان هذا الاشتراط في عمل نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف
عمروا واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على المبتدا ولو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا
هما او ذي الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)